حضور كبير شارك في الندوة التوعوية.. حمد بن ناصر المسند:

القيادة السياسية وضعت قطر في مرتبة متقدمة على المؤشرات الدولية لمكافحة الفساد

جانب من الحضور

تصوير محمد فرج

انطلاقة جديدة لهيئة الرقابة الإدارية والشفافية لتعزيز الشراكة بين أجهزة الدولة وتفعيل دور وسائل الإعلام

محمد دفع الله

وسط حضور كبير نظمت هيئة الرقابة الإدارية والشفافية صباح الخميس الماضي (دور الإعلام في التوعية بأهمية النزاهة والشفافية كوسيلة للوقاية من الفساد) وذلك بفندق الشيراتون بحضورسعادة السيد حمد بن ناصر المسند رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية و سعادة السيدة لولوة الخاطر المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية والإعلامي الكبير وسعادة السيد سعد محمد الرميحي وسعادة الدكتور خالد السليطي مدير مؤسسة الحي الثقافي كتارا وعدد من رؤساء المؤسسات الإعلامية ، وإدارات الأجهزة الحكومية كما حضر عدد من كبار الشخصيات ومتحدثين من قطر ودولة الكويت وسلطنة عمان.. وجاءت الندوة في إطار أهمية دور الإعلام كأحد أدوات التوعية المجتمعيةوتهدف الندوة إلى غرس ثقافة فاعلة للتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة وأفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة للمساهمة في مكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله. كما تهدف إلى تعريف المجتمع بأثر الإعلام المرئي والمسموع والمقروء في تعزيز قيم النزاهة والشفافية بجانب إبراز دور الإعلام في توعية وتعزيز سلوك المجتمع ومحاربة الظاهرة السلبية بالرسائل الإعلامية الهادفة. وتوجيه الإعلام نحو تعريف المجتمع بمخاطر الفساد وطرق مكافحته. ويتضمن برنامج الندوة عرض فيلم تعريفي بهيئة الرقابة الإدارية والشفافية.تناول المحور الأول من الندوة دور الإعلام في دعم رؤية ورسالة وأهداف الهيئة الرامية إلى تعزيز قيم النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته تقديم السيدة أمل الكواري من هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.. بينما تناول المحور الثاني توجيه الرأي العام بنزاهة وشفافية لتوحيد جهود مكافحة الفساد تقديم دكتور محمد بوزير من الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالكويت.. وتناول المحور الثالث تجربة جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان إعلاميا في تعزيز النزاهة والشفافية تقديم السيد منصور بن حمود الحارثي. وتناول المحور الرابع « أهمية توجيه الإعلام وبالأخص الإعلام الحديث - التواصل الاجتماعي للتوعية بمخاطر الفساد» تقديم الإعلامي القطري عبد العزيز آل اسحاق. وقال سعادة السيد حمد بن ناصر المسند رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية في تصريح للصحفيين إن تنظيم هذه الندوة يأتي في إطار الانطلاقة الجديدة للهيئة لتعزيز الشراكة بين أجهزة الدولة وتفعيل دور وسائل الإعلام للوصول إلى مفهوم واضح لهذه الشراكة للعمل من خلاله تعزيز تعزيز النجاح في مجال الرقابة الإدارية والشفافية .

وأكد سعادته أن القيادة السياسية تمكنت من وضع دولة قطر في مراتب متقدمة على المؤشرات الدولية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية .. وأضاف : « لا بد من تضافر كافة الجهود للحفاظ على تلك الريادة».

وفي كلمة له خلال حفل الإفتتاح قال السيد حسن الدوسري رئيس المكتب الفني بالهيئة إن هذه الندوة هي بداية لشراكة مهمة مميزة مع وسائل الإعلام لدعم الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.. معربا عن ترحيب الهيئة بأي مقترحات تعزز دورها في المجتمع « فابوابها مفتوحة للجميع».

وأكد أن المكانة المتميزة لدولة قطر تفرض على الجميع مسؤولية المحافظة على هذه الريادة وتعزيزها، لتتربع الدولة على قمة دول العالم في الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

وأضاف أنه بالرغم من أن الفساد آفة لا يخلو منها أي مجتمع؛ إلا أن السياسة الحكيمة لدولة قطر والقيم الرصينة للمجتمع القطري، جعلت قطر في مصاف الدول الأكثر شفافية ونزاهة في العالم وهو ما تشهد به كل المؤشرات الدولية ذات الصلة وعلى رأسها مؤشر مدركات الفساد العالمي الذي يضع دولة قطر في مرتبة عليا إقليميا ودوليا. وأكد السيد الدوسري ضرورة تضافر مختلف الجهود لتعزيز النزاهة والشفافية ومواجهة الفساد.. وقال «إن مهمة مكافحة الفساد لا تستطيع أن تقوم بها أي جهة بمفردها بل تحتاج إلى تضافر كافة الجهود الوطنية .وشارك الحضور بمداخلات مهمة حول رسالة هيئة الرقابة الادارية والشفافية ودورها في مكافحة الفساد وحول دور الإعلام في تعزيز قيم النزاهة والشفافية .. ومن بين الشخصيات التي كانت لها مداخلات مهمة السيد سعد الرميحي والدكتورة عائشة المناعي عضو مجلس الشورى والاستاذة في جامعة قطر والدكتور محمد سيف الكواري بجانب عدد من الشخصيات الأخرى والإعلاميين .

حسن الدوسري

أكدت أن الفساد الإداري يجر وراءه فسادا ماليا وسياسيا .. أمل الكواري:

النزاهة والشفافية والمحاسبة والمساءلة أهم مرتكزات مواجهة الفساد

وضع ميثاق لنزاهة الموظفين العموميين ومشروع قانون لتضارب المصالح

رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية والضيوف خلال متابعة الندوة

الدوحة - الشرق

قدمت السيدة أمل الكواري مدير إدارة الرقابة والتطوير بهيئة الرقابة الإدارية والشفافية طرحا مميزا في الندوة حول « دور الإعلام في دعم رؤية ورسالة وأهداف الهيئة الرامية الى تعزيز قيم النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته . وأشارت السيدة أمل الى أنه لا تعريف محدد للفساد، ولكنه بشكل بسيط هو إساءة السلطة لتحقيق مصلحة خاصة.

وقالت إن ثمة أوجه عديدة للفساد منها الفساد المالي والفساد الإداري والفساد السياسي، والفساد الإداري يجر وراءه فساد مالي وينتج عن الأخير فساد سياسي .

واضافت : من القضايا التي كان لها صدى عالمي واجتمع فيها جميع أنواع الفساد هي قضية «غسيل السيارات» في البرازيل، وهي قضية تورط فيها أكثر من رئيس برازيلي، لتعاملهم مع إحدى شركات النفط التي كانت لها تعاملات مشبوهة كالرشاوى، والتي كانت تحول إلى المجال السياسي.

واوردت نموذجا ثانيا للفساد فقالت : ومن بين قضايا الفساد أيضاً التي كان لها صدى واسع، هي قضية رئيس الوزراء الماليزي السابق نجيب عبد الرزاق، والتي ثبتت فيها اختلاسات بالصندوق السيادي الماليزي.

كيفية مواجهة الفساد

وأشارت الكواري إلى أن تعزيز مواجهة الفساد يرتكز على 4 محاور، وهي النزاهة والشفافية والمحاسبة والمساءلة، منوهة إلى أن هيئة الرقابة الإدارية والشفافية تعمل على أن تعزيز هذه المحاور الأربعة خلال عدة مشاريع وتطرقت إلى أبرز المشاريع التي تعمل عليها الهيئة، فمن ناحية النزاهة عملت الهيئة على وضع ميثاق لنزاهة الموظفين العموميين، ومشروع قانون لتضارب المصالح، وفي محور الشفافية، هناك قانون الشفافية، ومن ناحية المساءلة، فسيتم البدء في مشروع ضمن إطار وطني يبحث عن النزاهة والشفافية يبحث عن مواطن القصور ومواطن التميز في الجهات الحكومية، بالإضافة إلى استقبال الشكاوى من المواطنين، وهو من الاختصاصات المهمة للهيئة . أما فيما يتعلق بالمحاسبة، فثمة بعض الاقتراحات التي عملت عليها الهيئة ضمن القوانين المعمول بها في الدولة وهي قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية.وأشارت إلى أن الهيئة تعمل ضمن منظومة أكبر، وهي منظومة تشمل جميع جهات الدولة، ومن ضمنها الإعلام، وقد وضعت الهيئة الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية وبها مشاريع أخرى غير مشاريع الهيئة لتعزيز النزاهة والشفافية. وأكدت على أن الإعلاميين دائماً ما يبحثون عن المعلومة، وتطرقت عن مشروع قانون الشفافية، أو ما يسمى في بعض الدول حق الوصول أو النفاذ إلى المعلومة، والشق الأول منه هو النشر التلقائي، والذي يلزم المؤسسات الحكومية بأن تقوم بنشر معلومات على مواقعها، ومنها القوانين التي تنظم عمل الجهة وخططها وبرامجها، فمن حق الجمهور أن يتعرف على هذه المعلومات، والشق الثاني من القانون، هو طرق التقديم للحصول على المعلومة، فهي حق للمواطن وللمقيم أن يحصل عليها من خلال الإعلام، ويتضمن ذلك المعلومات التي يجب الإفصاح عنها والمعلومات المستثناة من ذلك، كالمعلومات الشخصية أو الملكية الفكرية. وأشارت إلى أن هذه القوانين تمهد إلى ما يسمى بالحكومة المفتوحة، والتي تأمل قطر أن تصل لها، بأن تكون كافة المعلومات متاحة.وتطرقت أمل إلى قانون تضارب المصالح، فعرفت تضارب المصالح بالحالة التي تتضارب فيها المصلحة الشخصية للموظف مع عمله أو منصبه، منوهة إلى أن القانون الجديد سيحدد النقاط التي يجب تجنبها حتى لا يقع الموظف تحت طائلة «تضارب المصالح»، فعلى سبيل المثال لا يمكن للموظف أن يستغل المعلومات التي يمتلكها في تحقيق مصالح شخصية، وكذلك الوقوف على نقطة قبول الهدايا من المؤسسات. وأكدت السيدة أمل الكواري على أن للإعلام دور في مكافحة الفساد، عن طريق بث رسائل إيجابية، بما يعزز من الأخلاقيات والقيم التي تساهم في انتشار النزاهة والشفافية.

وقالت مدير إدارة الرقابة والتطوير بهيئة الرقابة الإدارية والشفافية إن للإعلام دور رقابي، فمختلف الجهات تعلن عن برامجها في وسائل الإعلام، فوسائل الإعلام تعد رقيبة عليهم، وحتى الجهات الرقابية يكون للإعلام دور في الرقابة عليها، فهو منبر للتعبير عن الرأي العام ومصدر للمعلومات.

دور مهم للإعلام في مكافحة الفساد عبر بث رسائل إيجابية تعزز من الأخلاقيات والقيم المساهمة في انتشار النزاهة والشفافية

أمل الكواري

سعد الرميحي